

## خطة الصهيونية لحكم غزة بعد الحرب بمساعدة الناتو العربي



كشفت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية عن خطة إسرائيلية لحكم غزة بعد الحرب بمساعدة تحالف عربي يضم دولة الإمارات والسعودية ومصر.

وقالت الصحيفة إنه لعدة أشهر، تجنب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مناقشة عامة مفصلة حول مستقبل غزة بعد الحرب.

وذكرت أنه في محاولة لاسترضاء كل من حلفائه اليمينيين المتطرفين، الذين يسعون إلى إعادة بناء المستوطنات الإسرائيلية في غزة، وشركاء إسرائيل الأجانب، الذين يريدون عودة غزة إلى الحكم الفلسطيني، لم يصل نتنياهو إلى أي إعلان محدد.

ومع ذلك، وراء الكواليس، كان كبار المسؤولين في مكتبه يزنون خطة توسعية لغزة بعد الحرب، حيث ستعرض إسرائيل تقاسم الإشراف على الأرض مع تحالف من الدول العربية.

بما في ذلك مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وكذلك الولايات المتحدة، وفقا لثلاثة مسؤولين إسرائيليين وخمسة أشخاص ناقشوا الخطة مع أعضاء الحكومة الإسرائيلية.

وفقا لهذا الاقتراح، ستفعل إسرائيل ذلك مقابل تطبيع العلاقات بينها وبين المملكة العربية السعودية، وفقا للأشخاص، الذين تحدثوا بشرط عدم الكشف عن هويتهم نظرا لحساسية المسألة.

من شبه المؤكد أن أعضاء اليمين المتطرف في ائتلاف السيد نتنياهو سيرفضون مثل هذه الفكرة، وكذلك الدول العربية المذكورة كمشاركين محتملين.

لكنها أوضح علامة حتى الآن على أن المسؤولين على أعلى مستويات الحكومة الإسرائيلية يفكرون في مستقبل غزة بعد الحرب، على الرغم من قول القليل علنا، ويمكن أن يكون نقطة انطلاق في المفاوضات المستقبلية.

يأتي الكشف على خلفية الجهود الدولية المكثفة لجعل إسرائيل وحماس توافقان على وقف إطلاق النار الذي يمكن أن يصبح في نهاية المطاف هدنة دائمة، ويتبع ذلك ضغطا متزايدا على إسرائيل للتخطيط لما سيأتي بعد ذلك.

أدى إجماع إسرائيل عن تحديد كيفية حكم غزة إلى خلق فراغ في السلطة في معظم الأراضي، مما أدى إلى الخروج على القانون وتفاقم الوضع الإنساني الرهيب.

وصف المسؤولون والمحللون العرب خطة تقاسم السلطة غير قابلة للتطبيق لأنها لا تخلق طريقا مربحا نحو دولة فلسطينية، والتي قالت الحكومتان الإماراتية والسعودية إنها شرط أساسي لمشاركتها في التخطيط لما بعد الحرب.

لكن آخرين رحبوا بالاقتراح بحذر لأنه يشير على الأقل إلى مرونة أكبر بين القادة الإسرائيليين مما تشير إليه بياناتهم العامة.

بموجب الاقتراح، سيعين التحالف العربي الإسرائيلي، الذي يعمل مع الولايات المتحدة، قادة غزة لإعادة تطوير الأراضي المدمرة، وإصلاح نظامها التعليمي والحفاظ على النظام.

بعد ما بين سبع و10 سنوات، سيسمح التحالف لسكان غزة بالتصويت على ما إذا كان سيتم استيعابهم في إدارة فلسطينية موحدة ستحكم في كل من غزة والضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل، وفقا للاقتراح.

في غضون ذلك، تشير الخطة إلى أن الجيش الإسرائيلي يمكن أن يستمر في العمل داخل غزة.

لا يذكر الاقتراح صراحة ما إذا كانت تلك الإدارة الموحدة ستشكل دولة فلسطينية ذات سيادة، أو ما إذا كانت ستشمل السلطة الفلسطينية، التي تدير أجزاء من الضفة الغربية. علنا، رفض رئيس الوزراء نتنياهو فكرة السيادة الفلسطينية الكاملة واستبعد كل شيء تورط السلطة الفلسطينية.

يفتقر الاقتراح إلى التفاصيل ولم تعتمد الحكومة الإسرائيلية رسميا، التي لم تقدم علنا سوى رؤية أكثر غموضا تحتفظ بموجبها إسرائيل بسيطرة أكبر على غزة بعد الحرب.

قال المسؤولون والمحللون الإماراتيون والسعوديون إن الاقتراح الجديد لن يضمن مشاركة الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، لا سيما لأنه لم يصل إلى حد ضمان السيادة الفلسطينية وسيسمح بمواصلة العمليات العسكرية الإسرائيلية داخل غزة.

وقالت الحكومة السعودية إنها لن تطبيع العلاقات مع إسرائيل ما لم يتخذ القادة الإسرائيليون خطوات لا رجعة فيها نحو إنشاء دولة فلسطينية.

قال علي الشهابي، المعلق السعودي الذي يعتبر قريبا من الديوان الملكي السعودي: "يجب وضع التفاصيل بشكل أكثر وضوحا بطريقة "لا رجعة فيها". "المشكلة هي أن الإسرائيليين لديهم عادة الاختباء وراء شروط غامضة، لذلك أعتقد أن الحكومة السعودية ستبحث عن مثل هذا الوضع".

مع ذلك، فإن الاقتراح هو الخطة الأكثر تفصيلا لغزة بعد الحرب التي من المعروف أن المسؤولين الإسرائيليين ناقشوها، وأجزاء منه تتماشى مع الأفكار التي عبر عنها القادة العرب في الأماكن العامة والخاصة.

قال توماس نيدس، وهو سفير أمريكي سابق لدى إسرائيل تمت استشارته بشأن الخطة، إن الاقتراح كان مهما لأنه كشف عن التفكير الإسرائيلي الداخلي.

وأضاف "أنه يظهر أنه على الرغم من الموقف العام للحكومة الإسرائيلية، فإن المسؤولين الإسرائيليين وراء الكواليس يفكرون بجدية في شكل غزة بعد الحرب".

وتابع "من الواضح أن الشيطان يكمن في التفاصيل، والتي قد لا تكون كافية لإقناع الشركاء العرب مثل الإمارات العربية المتحدة بالانخراط في الخطة، ولا يمكن أن يحدث شيء حتى يتم إطلاق سراح الأسرى وبيدأ وقف إطلاق النار."

يأتي الكشف عن الخطة وسط جهود متجددة لإبرام هدنة بين إسرائيل وحماس.

وضعت مجموعة من رجال الأعمال، معظمهم إسرائيليون، وبعضهم مقرب من السيد نتنياهو، الخطة في نوفمبر. تم اقتراحها رسميا لأول مرة على المسؤولين الإسرائيليين في مكتب السيد نتنياهو في ديسمبر، وفقا لأحد المسؤولين الحكوميين.

قال اثنان من المسؤولين إن الخطة لا تزال قيد النظر على أعلى المستويات في الحكومة الإسرائيلية، على الرغم من أنه لا يمكن وضعها موضع النفع إلا بعد هزيمة حماس وإطلاق سراح الرهائن المتبقين في غزة.

فيما قال رجال الأعمال، الذين طلبوا عدم ذكر أسمائهم من أجل عدم تعريض قدرتهم على الترويج للفكرة للخطر، إنهم أطلعوا المسؤولين من العديد من الحكومات العربية والغربية، بما في ذلك الولايات المتحدة ومصر والسعودية والإمارات على الخطة.

كما تم عرضه على توني بلير، رئيس الوزراء البريطاني السابق الذي يدير معهدا يقدم المشورة للحكومة السعودية بشأن مشاريع التحديث. كما شارك رجل أعمال فلسطيني، طلب عدم ذكر اسمه من أجل حماية أقاربه من الانتقام في غزة، في الترويج للفكرة للمسؤولين الأمريكيين.

وردا على سؤال حول الخطة، قالت وزارة الخارجية الإماراتية في بيان إن الحكومة الإماراتية "لن تشارك في أي جهد لإعادة الإعمار في غزة حتى يكون هناك اتفاق على خريطة طريق لحل سياسي للنزاع، والذي يتضمن مسارا شافا وفي الوقت المناسب وملزما لجميع الأطراف ويؤدي إلى إنشاء حل الدولتين، مع دولة فلسطينية مستقلة".

رفض مسؤول سعودي، تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته للامتنال للبروتوكول الحكومي، الاقتراح لأنه لم يخلق "مسارا ذا مصداقية ولا رجعة فيه" نحو إقامة دولة فلسطينية أو ضمان مشاركة السلطة الفلسطينية. كما نفى المسؤول أن تكون السلطات السعودية على علم مسبق بالخطأ.

والهدف من رجال الأعمال هو كسب الدعم الدولي للفكرة من أجل إقناع السيد نتنياهو بأنه يستحق الشروع في المهمة الصعبة المتمثلة في كسب الدعم المحلي لها.

يمكن أن تنهار حكومة نتنياهو الائتلافية إذا أيد رسميا خطة لم تستبعد بشكل قاطع إنشاء دولة فلسطينية. يعارض أعضاء اليمين المتطرف في ائتلافه بشدة السيادة الفلسطينية ويريدون إعادة إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في غزة. لقد هددوا بإسقاط الحكومة إذا أنهى نتنياهو الحرب في غزة دون الإطاحة بحماس.